



شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم



شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET



شبكة المعلومات الجامعية التوثيق الالكتروني والميكروفيلم



شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكرو فيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات



يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من ١٥-٢٥ مئوية ورطوبة نسبية من ٢٠-٤٠%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of
15-25- c and relative humidity 20-40%

بعض الوثائق الأصلية تالفة

بالرسالة صفحات لم ترد بالاصل

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة المنيا
كلية الدراسات العربية
قسم الشريعة الإسلامية

طرق الإثبات المختلف فيها في الفقه الإسلامي

رسالة مقدمة
للحصول على درجة الماجستير في الفقه الإسلامي

إعداد
الباحث/ خالد شحاته فنجرى إبراهيم

إشراف
الأستاذ الدكتور/ محمد شرف الدين خطاب
رئيس قسم الشريعة بكلية الدراسات العربية
جامعة المنيا

١٩٩٤

المقدمة

"بسم الله الرحمن الرحيم"

مقدمة :

الحمد لله الذى علم الإنسان بعد جهل ، وهناه بعد ضلال ، وفقهه بعد غفلة ، والصلاة والسلام على محمد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الذى أرسله ربه للناس كافة ، وبشيرا ونذيرا وهاديا ومعلما ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حى عن بينة فكان خير من أقام حكم الله على الأرض وقضى بالقسطاس المستقيم .

وبعد :

فقد اقتضت حكمه الله - تعالى - أن يجعل الإنسان خليفته فى الأرض ، وخلقه من مزيج من العقل والشهوة ، يسمو به عقله إلى أحسن تقويم ، وتهبط به شهواته إلى أسفل سافلين ، وقد تعهد المولى - جلت قدرته - الإنسان بالرعاية والعناية والإرشاد فكلما انحرف بنو الإنسان عن جادة الصواب بعث فيهم رسلا منهم يدعونهم ، ويرشدونهم إلى الصراط المستقيم ، ولما بلغت الإنسانية رشدها بعث الله فيها خاتم الأنبياء والمرسلين محمدا هاديا ومبشرا ونذيرا وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا وأرسله بالشرعية المحككة الصالحة لكل زمان ومكان إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

وقد جاءت هذه الشريعة فريدة من نوعها تحتوى على كل الحوادث والأقضية بقواعدها الكلية فى غير تضارب ولاتناقض ، ولا عجب فى ذلك فهى من وضع الحكيم الخبير خالق الناس بمصالحتهم وبما يصلحهم فى كل زمان ومكان " ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير " (١)

وقد نهضت الشريعة الإسلامية بالمجتمع الإنسانى حين طبقت تطبيقا صحيحا فأوجدت على الأرض مجتمعا آمنا متكاملا حرا قويا مهيبا يستظل بالعدل والمساواة ومن حوله الأمم والشعوب ترمل فى الظلم والجهالة والاستبداد والطبقية والرزائل فكان المجتمع الإسلامى هو المشكاة فى وسط هذه الظلمات يهتدى الجميع بنوره . وقد قامت دولة الإسلام بواجبها بهدى من شريعته فنشرت العلم فيمن حولها والتحق بمدارسها وجامعاتها طلاب العالم من كل لون وجنس يتعلمون وينتفعون . وبمرور الزمن وطبقا لنواميس الكون لكل شىء إذا ماتم نقصان أخذ المسلمون فى الراحة والترف واستكانوا للمنحرفين من القادة والحكام فتأخروا وضعفوا وطمع فيهم الطامعون واحتلت أرضهم وذهبت ريحهم وعمل عدوهم على إبعادهم عن شريعتهم

مصدر قوتهم وتقدمهم ، وقد عمد العدو على ذلك بطريقة خبيثة مأكرة قوامها أن الشريعة تشريع متخلف يصلح للبدو ورعاة الإبل ولكنها لاتصلح لهذا الزمن المتطور ، وأنها سبب تخلف المسلمين وانحطاطهم ولقن هذه الفرية لأبناء المسلمين نلقينا في مدارسه ودور علمه .

واستورد أبناء الإسلام الذين تربوا في أحضان الاستعمار هذه الدساتير عن عمد لمنافعهم الخاصة كي يغيروا ويبدلوا فيها ، أما الشريعة الإسلامية فهي من وضع الله - تبارك وتعالى - فريدة من نوعها دستورها القرآن الكريم لا يتغير ولا يتبدل لمصلحة طائفة أو فئة معينة فهي تقيم العدالة بين سائر الناس في كل زمان ومكان فهي من وضع رب العالمين .

وقد سعد المسلمون إبان تطبيق الشريعة وأمنوا وعزوا فلما انحرفوا نالهم مانالهم من تأخر وذل وخسران يعانى منه مانعانى نفسيا واجتماعيا وأمنيا حتى أصبح الجميع يقولون أين المخرج ؟ وما هو منهم ببعيد . فقد قال صلى الله عليه وسلم : " إني قد تركت فيكم مالن تضلوا بعده إن اعتصمتم به كتاب الله (١) " فلا بد من الرجوع إلى شريعة الله رب العالمين .

لذلك أردت أن أساهم في موضوع من أعظم وأخطر الموضوعات في حياة الناس ومعاملاتهم فجعلت هذا البحث عن طرق الإثبات أمام القضاء واقتصرت في دراستي على طرق الإثبات المختلف فيها عند الفقهاء مع دراسة وسائل الإثبات الحديثة وبيان مدى شرعيتها .

أبواب اختيار الموضوع :

١- دراسة أوجه الخلاف عند الفقهاء في طرق الإثبات والوقوف على الراجح منها وعرضها بصورة مشرفة للشريعة الإسلامية حتى تتلاءم مع روح الشريعة التي جاءت لتحقيق مصالح الناس في كل زمان ومكان .

٢- أهمية هذا الموضوع وخاصة ونحن ندعو لتطبيق الشريعة الإسلامية حيث لابد من نبذ الخلاف والتعصب والهوى وجمع الناس على أمر واحد يتمشى مع هذا الزمن ولا يخالف قواعد الدين . فإن أهمية هذا الموضوع تنبع من ارتباطه بالقضاء حيث لاغنى للقضاء عن الإثبات كي يتثنى الفصل

في قضايا الناس .

- ٣- الرد على كل جاهل يشطح به عقله إلى القول بقصور الشريعة الإسلامية عن مسايرة ركب الحضارة والتقدم وأنها لا تصلح إلا في المجتمعات البدائية وذلك عن طريق دراسة الوسائل الحديثة العلمية الخاصة بالإثبات وبيان أن الشريعة الإسلامية قد أشارت إليها بل وقد أخذت بكثير من هذه الوسائل منذ أربعة عشر قرناً من الزمن وكان العالم يتخبط في ظلام الجهل والتخلف .
- ٤- دراسة الوسائل العلمية الحديثة في الإثبات وبيان مدى شرعيتها حتى يطمئن الناس إلى هذه الوسائل التي أصبحت تقدم خدمات جليلة في مجال الإثبات أمام القضاء .
- ٥- الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية حيث إن ما جاء به من قواعد ونصوص في مجال الإثبات يمتاز بالمرونة التي تخدم مصالح الناس في كل زمان ومكان .

أهمية الموضوع :

إن للإثبات أهمية كبرى في حياة المجتمعات السوية المنظمة التي تدعو إليها الشريعة الإسلامية حيث إن الشخص لا يلجأ في حالات النزاع إلى اقتضاء حقه بنفسه ويلزم أن يستعين في ذلك بالسلطة التي تقوم لتحقيق حماية الحقوق لأصحابها وهي سلطة القضاء ، فيجد كل صاحب حق نفسه إن أراد المطالبة بحقه وإذا تعرض هذا الحق للإنكار من جانب الغير يجد نفسه مضطراً إلى إقامة الدليل على وجود الحق الذي يطالب به حتى يستطيع الاستعانة بسلطة الدولة في إعمال ما تكفله الشريعة لحقه من حماية ، وبغير إقامة الدليل لا يستطيع أن يركن إلى هذه الحماية فيتعرض لفقدان كل ما يتضمنه حقه من ميزات ومنافع ، وذلك أن ادعاء وجود حق محل نزاع من جانب أحد الأشخاص أمام القضاء إن لم يصطحب بتقديم الدليل عليه إلى القاضي بإثبات صحة الوقائع التي تدعى أساساً لنشوئه فإن القاضي لن يكون ملزماً بل إنه لا يستطيع أن يسلم بصدق هذا الادعاء ومن هنا يظهر أنه في مجال إعمال حماية الحقوق بواسطة السلطة القضائية يستوى تعذر تقديم الدليل لإثبات حق موجود مع انعدام هذا الحق منذ البداية .

هذا ودراسة الطرق المختلف فيها للإثبات تعد بمكانة كبيرة الأهمية حيث نبين منها الطريق الراجح ليكون طريقاً شرعياً ثابتاً أمام القضاء ليتسع مجال الإثبات بين الناس فيحفظون بذلك حقوقهم من الضياع .

منهج البحث :

لقد اعتمدت في دراستي في هذا البحث على عرض آراء المذاهب الفقهية المختلفة : الحنفى ، والمالكي ، والشافعى ، والحنبلى ، والظاهرى ، والجعفرى، والزيدى، والإباضى ثم عرض أدلتهم ومناقشتها حيث إن الطريقة المثلى في عرض الرأى الراجح والأقوى هى المناقشة والتحليل وكنت بعيدا كل البعد أثناء العرض للبحث عن التعصب والهوى لأن هذا يتنافى مع روح البحث العلمى فكتبت أرجح ما قوى دليله وحجته وما يجعل الشريعة الإسلامية تسير ركب الحضارة والتقدم مالم يتعارض مع ما جاء به النصوص الشرعية .

هذا وقد قمت في الفصلين الرابع والخامس بعمل دراسات مقارنة بين وسائل الإثبات الشرعية وما جاء به الطب الشرعى الحديث وما يأخذ به القانون الوضعى .

هذا وقد قمت بتقسيم هذا البحث إلى مقدمة وتمهيد وخمسة فصول . وقد ذكرت في المقدمة أسباب اختيار الموضوع وأهميته وبينت فيها منهج البحث الذى أتبعته في دراستي . أما التمهيد فقد ذكرت فيه معنى الإثبات والأساس الفقهى للعمل به وتعريف القضاء وبيان شرعيته مع عرض موجز لطرق الإثبات الشرعية المتفق عليها والمختلف فيها .

وأما الفصل الأول : فقد جعلته عن " شهادة النساء " وقسمته إلى ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : شهادة النساء فى الحقوق .
- المبحث الثانى : شهادة النساء فى الجنايات .
- المبحث الثالث : شهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال .

وكان الفصل الثانى بعنوان " اليمين " وقسمته إلى مبحثين :

- المبحث الأول : الإثبات بالشاهد واليمين .
- المبحث الثانى : الإثبات بالنكول .

وكان الفصل الثالث بعنوان " الإثبات بعلم القاضى " وقد قسمته إلى مبحثين :

- المبحث الأول : الإثبات بعلم القاضى الحاصل قبل ولايته .
- المبحث الثانى : الإثبات بعلم القاضى الحاصل بعد ولايته .

وأما الفصل الرابع : فجعلته عن الإثبات بالقرائن : وجعلته فى ثلاثة مباحث سبقتهم ببيان الأساس الفقهى للإثبات بالقرائن مع عرض لتطبيقات فقهية للعمل بالقرائن .

المبحث الأول : القرائن الشرعية .

المبحث الثاني : القرائن القضائية .

المبحث الثالث : موقف الشريعة من الإثبات بالقرائن الحديثة .

وأما الفصل الخامس والآخر فجعلته عن الإثبات بالأثر والشبه في الشريعة الإسلامية ومقارنتها بالأدلة الحديثة . وقد جعلته في ثلاثة مباحث .

المبحث الأول : القيافة وإثبات النسب في الفقه الإسلامي ومقارنتها بالأدلة الحديثة .

المبحث الثاني : الإثبات بالمعينة والخبرة في الفقه الإسلامي ومقارنتها بالأدلة الحديثة .

المبحث الثالث : الإثبات بالخط في الفقه الإسلامي ومقارنتها بالأدلة الحديثة .

ثم الخاتمة وهي تتضمن ما أسفر عنه البحث من نتائج .

هذا ولقد اعتمدت في مصادر هذا البحث على المراجع الفقهية من كتب التراث في كل مذهب من المذاهب الإسلامية بالإضافة إلى مراجع فقهية حديثة ومراجع في تفسير أحكام القرآن الكريم ومراجع لأهميات كتب الحديث بالإضافة إلى مراجع في علوم اللغة والطب الشرعي والقانون الوضعي وعلم الأصول في الفقه .

هذا وفي ختام كلمتي أتوجه بخالصي الشكر والتقدير والعرفان إلى كل من قدم لي عوناً في هذا البحث . ولايفوتني أن أتوجه بخالصي الشكر ووافر الاحترام والتقدير لأستاذنا الأستاذ الدكتور / محمد شرف الدين خطاب رئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية الدراسات العربية جامعة المنيا والمشرف على هذا البحث لما قدمه وقام به فضيلته من جهد وعناء في النصح والتوجيه والإرشاد والتشجيع المستمر فلقـد كانت إرشاداته وتوجيهاته بصمات هامة في هذا البحث . فالله أسأل أن يجازيه عن ذلك خير الجزاء . وأن يجعل هذا العمل منه خالصاً لله - تعالى - ليس لأحد فيه شيء .

كما أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الدكتور على حسين رئيس قسم الطب الشرعي بكلية الطب جامعة المنيا على ما قدمه لي من مساعدات فجزاه الله عن ذلك خيراً .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل نافعا لي وللأمة الإسلامية وأن يجعله علا موقفا مقبولا خالصا لوجهه الكريم إنه ولي ذلك والقادر عليه .

الباحث

التمهيد

تمهيد :

أولاً : تعريف الإثبات والقضاء :

(١) معنى الإثبات لغة واصطلاحاً :

(١) معنى الإثبات لغة : تقول لا أحكم بكنا إلا بثبت أى حجة ، وفى حديث صوم يوم

الشك . ثم جاء الثبت أنه من رمضان .

الثبت بالتحريك : الحجة والبينة ، وفى حديث قتادة بن النعمان : بغير بينة ولا ثبت . وثابته وأثبتته عرفه حق المعرفة ، وطعنه فأثبت فيه الرمح أى أنفذه ، وأثبت حجته : أقامها وأوضحها ، وقول ثابت صحيح وفى التنزيل العزيز " يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت " (١) وكله من الثبات . (٢) وثبت ككرم ، ثباته وثبوته والثابت العقل والإثبات الثقات ، واستثبت تأنى . (٣)

ومن هنا يتبين لنا أن معنى أثبت فى اللغة : أى قدم دليلاً لمعرفة الحق ، أو أنفذ فيه

رحمه ، أو أقام الحجة والبينة لمعرفة الصحيح من الباطل فى جميع مجالات الحياة .

(٢) معنى الإثبات اصطلاحاً : لقد تعرض الفقهاء لمعنى الإثبات فى أبواب الدعوى والقضاء ،

وهو عندهم إقامة المدعى دعوى أمام القضاء لإثبات حق له قبل المدعى عليه أو حق لغيره على نفسه ، بالطرق والبيانات التى حددها الشرع الحنيف . (٤)

ومن هنا يتضح لنا أن معنى الإثبات فى الشرع : هو إقامة الدعوى أمام القضاء لظهور الحق

فى أمر وقع بين طرفين أو خصمين وأنكر أحد طرفيه الواقعة ، أو أنكر حق الآخر ، أو إثبات حق فى ذمته مع وجود الدليل والحجة بشرط أن يتبع الطرق التى حددها الشرع وهذا هو الذى يميز الإثبات القضائى عن غيره .

(١) سورة إبراهيم آية (٢٧) .

(٢) لسان العرب لابن منظور ج٢ ص ١٩ مادة ثبت مطبعة الدار المصرية للتأليف والكتاب .

(٣) القاموس المحيط للفيروز آبادى ج١ ص ١٥٠ ، مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر .

(٤) نتائج الأفكار فى كشف الرموز والأسرار لقاضى زاده ج٨ ص ١٧١ مطبعة مصطفى البابى وأولاده .

— بدائع الصنائع للكاسانى ج٦ ص ٢٢٣ — طبعة دار الكتب العلمية بيروت .

— بداية المجتهد لابن رشد ج٢ ص ٥٦٧ — طبعة مكتبة الأزهر .

— حاشية الدسوقي ج٤ ص ١٤٥ مكتبة زهران .

===

وبهذا يظهر لنا أن الإثبات المقصود بالحراسة هنا هو الإثبات القضائي الذي يتم عن طريق إقامة الدليل أمام القضاء . وهو بهذا يختلف عن الإثبات بمعناه العام الذي لا يكون أمام القضاء ، كإثبات العلمي وإثبات التاريخي . إذ كل منهما يبحث عن الحقيقة بأى وسيلة كانت .

ومما سبق نجد أن المعنى اللغوي والاصطلاحي للإثبات يتفقا في أمر واحد وهو إقامة الحجة والدليل للوصول إلى الحقيقة في أمر خفيت فيه أو تنازع عليها خصمان ثم يقضى بها لصاحبها .

(٣) معنى الثبوت :

هو المرحلة التالية للإثبات والمرتبة على الإثبات الصحيح ، أى ثبوت الحق المدعى أمام القضاء وبه يحكم القاضى لصاحب الحق .
وقيل : هو قيام الحق المدعى . . . وهو وصف قائم بذات الشئ ، المدعى قبل المدعى عليه وأثر ذلك أن يحكم القاضى للمدعى بما ادعاه متى استوفت الدعوى كل شروطها الشرعية " (١) وقيل : أن الثبوت هو قيام الحجة على ثبوت السبب عند الحاكم (٢) .

وبهذا يتضح لنا تلازم الإثبات والثبوت أمام القضاء ، وهذا لا يعنى الثبوت فى الواقع ، ولكن قد يكون مغايرا للواقع تماما ولكن القاضى له ماثبت أمامه فيقضى بما تراءى له من طرق الإثبات فى الدعوى .

(٤) الأسس الفقهية للإثبات :

إن الإثبات مشروع بالكتاب والسنة والإجماع .

أولا : من الكتاب

قال تعالى : " يا أيها الذين آمنوا إنا تناديكم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب

- === — تكلمة المجموع شرح المذهب ح ١٨ ص ٤٤٤ — مطبعة الإمام لمحمد نجيب المطيعى .
— المعنى لابن قدامة ح ٩ ص ٢٧٤ دار الوفاء بالمنصورة .
— المحلى لابن حزم ح ٩ ص ٣٧١ — دار التراث .

(١) طرق الإثبات الشرعية مع بيان اختلاف المذاهب للشيخ المرحوم أحمد إبراهيم بك ح ٢٥ — مطبعة القاهرة — الطبعة الثالثة .

(٢) تبصرة الحكام فى أصول الأقضية ومناهج الحكام للإمام ابن فرحون ح ٢ ص ٨٦ المطبعة البهية بمصر المحمدية .